ما بين مؤيد ومعارض لمشروع القانون

«دعم وضمان متضرري أزمة كورونا» يثير جدلاً نيابياً واسعاً

سعدون حماد

رياض العدساني

عيسى الكندري

- نواب تقدموا بتعديلات على مشروع القانون : لا بد من تأكيد استفادة المواطنين منه
- حماد: لا يهدف إلى تسديد قروض الوافدين المغادرين للكويت وتعويض البنوك
- العميلان الصغير والمتوسط هما فقط المستفيدان من مشروع القانون وغير صحيح أنه أتى لتعويض البنوك
- أستغرب من تصويت بعض النواب ضد هذا القانون رغم أنهم اجتمعوا مع المتضررين
- العدساني: «الضمان المالي» يستنزف الخزانة ويؤثر على التصنيف الائتماني للدولة

أثار مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك للعملاء المتضررين من أزمة كورونا جدلاً بين نواب مجلس الأمة ،خاصة بعد أن صوت المجلس على القانون مداولة أولى ، وأعاده إلى اللجنة المالية لمناقشة وإدخال تعديلات عليه.

فمن جهتهم أعلن النواب عيسى الكندري ود. عادل الدمخي وأسامة الشاهين تقديمهم اقتراحًا بتعديل مشروع القانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وجاء في نص الاقتراح:

بالإشارة إلى مشروع القانون المشار إليه أعلاه الوارد في التقرير الرابع عشر للجنتكم، والذي وافق عليه المجلس "بعد تعديله" في مداولته الأولى بجلسته الخاصة المعقودة يوم الأربعاء الموافق 7 أكتوبر 2020م، نتقدم بالتعديلات الآتية:

1 – التأكيد على استفادة المواطنين ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة منه، وهو التعديل الذي صوت عليه المجلس بالمداولة الأولى.

2 – أن يكون منح التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3 – إلغاء الحد الإجمالي الأعلى لقيمة التمويل، من 3 مليارات دينار، إلى ما يناسب احتياج الكويتيين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحيته أكد النائب سعدون حماد أن مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك للعملاء المتضررين من أزمة كورونا، يستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون غيرهم، ولا علاقة له بسداد قروض الوافدين أو تعويض البنوك.

وقال حماد في تصريح بمجلس الأمة إن المجلس صوت على القانون مداولة اولى وأعاده إلى اللجنة المالية لمناقشة وإدخال تعديلات عليه ، مشيراً الى انه حصل لبس لدى بعض "الحسابات الوهمية" بشأن المستفيدين من هذا القانون .

ونفى حماد ان القانون يهدف إلى تسديد قروض الوافدين المغادرين للكويت وتعويض البنوك مؤكدا أنه لا توجد أي مادة في القانون بهذا الشأن.

وأضاف ان القانون لا يصب في مصلحة التجار كما يتردد لأن مواد القانون باتت واضحة وتشمل فقط أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررين من كورونا، مشيرا الى إلغاء الفقرة التي وردت بالقانون والتي تشير الى العملاء الآخرين نهائيا.

وأوضح حماد أن العميلين الصغير والمتوسط هما فقط المستفيدان من مشروع القانون ، وغير صحيح أن القانون أتى لتعويض البنوك بـ ٣ مليارات دينار ، مبيناً ان الدولة لا تعوض البنوك هي فقط تضمن ٨٠٪ من أصل التمويل المقدم إلى العملاء المتضررين .

وعرف حماد العميل الصغير هو الذي لايزيد عدد العاملين لديه على ٥٠ عاملا ، ولا تتجاوز اصول مشروعه ٢٥٠ ألف دينار ، ولا تزيد ايراداته على ٧٥٠ الف دينار سنويا ، كما أن العميل المتوسط هو الذي لا يقل عدد العمال في مشروعه عن ٥١ عاملا ولا تزيد على ١٥٠ عاملا ، ولا تتجاوز اصوله ٥٠٠ ألف دينار ولا تزيد ايراداته على مليون و ٥٠٠ ألف دينار بالسنة .

وأشار إلى أن العميل غير المنتظم في السداد لن يستفيد من التمويل، كما أن القانون حدد مدة سداد اصل التمويل بمدة لا تتجاوز5 سنوات تبدأ بعد فترة سماح لعامين من تاريخ منح التمويل المقدم.

واستغرب حماد من تصويت بعض النواب ضد هذا القانون رغم انهم اجتمعوا مع المتضررين من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووعدوهم بالوقوف إلى جانبهم ودعمهم.

بدوره قال النائب رياض العدساني إن هناك بعض السلبيات والمثالب الدستورية في مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك للعملاء المتضررين من أزمة كورونا تستوجب سحبه، مؤكدًا أن المشروع يستنزف خزينة الدولة.

وطالب العدساني في تصريح بمجلس الأمة الرئيس الغانم بعدم إدراج مشروع القانون على جدول أعمال جلسات مجلس الأمة كما طالب رئيس مجلس الوزراء بسحب المشروع.

وأوضح أن (الضمان المالي) مشروع قانون تبناه وزير المالية الذي وضع استقالته تحت تصرف رئيس الوزراء، ودعمه محافظ البنك المركزي المعتذر عن الاستمرار برئاسة لجنة التحفيز الاقتصادي، متسائلاً كيف يتم الأخذ برأيهما وتوصياتهما في هذا الأمر؟

وأضاف " يقولون إنهم سوف يشطبون الشركات الكبرى وسوف يدعمون القطاعات الخاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، متسائلًا لماذا إذًا الإصرار على المليارات الثلاثة، رغم أن المشروعات المطلوب دعمها لا تحتاج إلى كل هذا المبلغ االذي يستنزف خزينة الدولة.

وأشار إلى أنه ذكر هذا الأمر في استجوابه الأول لوزير المالية مدعومًا بالبيانات والمرفقات، معتبرًا أن المشروع يتجه لدعم التجار والشركات من ميزانية الدولة. وتساءل كيف يتم دعم الشركات والتجار من الأموال العامة وهي بمثابة مديونيات صعبة وذلك على الرغم من وجود أزمة كورونا وخسائرها وعمقها، معربًا عن اعتقاده بأن "هم يأخذون المشاريع الصغيرة كجسر لدعم التجار".

وقال العدساني "لا يجوز قانونًا ولا أدبيًا ولا دستوريًا دعم القطاعات الخاصة من ميزانية الدولة بهذه الطريقة المشوهة خاصة في المادة 12 من القانون"، حيث إنهم يعطون صكوك وسندات وتورق من وزير المالية بتفويض البنك المركزي للبنوك المحلية للتصرف بأموال الدولة.

واعتبر أن هذا القانون مشوه وسيؤثر على التصنيف الائتماني لدولة الكويت، مؤكدًا متابعته لهذا الموضوع ولن يسكت على تمريره.

تجدد سنوياً

الشاهين لمنح رخص انتفاع مؤقتة في جزيرة فيلكا

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة لمنح أصحاب الأملاك المثمنة، وحقوق الانتفاع والإيجار المسحوبة، في شاليهات وأملاك الدولة بجزيرة (فيلكا) رخص انتفاع مؤقتة تجدد سنوياً.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لما كان هناك أصحاب أملاك وشاليهات في جزيرة (فيلكا) العزيزة، قامت وزارة المالية بالامتناع عن تجديد تراخيص الانتفاع بها منذ التسعينات من القرن الماضي، لحاجة الدولة لها، ولم تقم الدولة بالانتفاع من هذه الشاليهات وأملاك الدولة منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، ما حرم الدولة من مقابل مالي، وحرم المواطنين من الاستفادة من الممتلكات، ومن إيصال التيار الكهربائي لها.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" منح أصحاب الأملاك المثمنة، وحقوق الانتفاع والإيجار المسحوبة، في شاليهات وأملاك الدولة بجزيرة (فيلكا) رخص انتفاع مؤقتة تجدد سنوياً بمقابل مناسب".

الهيئة اختتمت الدورة الافتراضية لمنتسبيها

«نزاهة» : مكافحة غسيل الأموال تتطلب خبرات نوعية وتمرساً

هدى العنزي

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

اختتمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" الدورة الافتراضية في مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية التي نظمت لمنتسبي الهيئة في قطاعتها المختلفة، قدمتها استشاري التدريب مدير الشركة الكويتية لمطابقة الالتزام وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال سابقا هدى العنزي.

تناولت الدورة عدد من الموضوعات من أهمها تعريف غسل الاموال واختصاصات الجهات الرقابية ومسؤولياتها في مكافحتها وبيان القوانين والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة، اضافة لأبرز المنظمات والمؤسسات الدولية التي تختص في تتبع قضايا غسل الأموال، ومسؤوليات الإدارات المعنية في تنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال في القطاعين العام والخاص، مع تحديد أبرز مخاطر الفساد المرتبطة بغسل الأموال.

من جهتها قالت الأمين العام المساعد للوقاية في (نزاهة) المهندسة أبرار الحماد انه انطلاقا من دور الهيئة في دعم جهود التنمية البشرية وتفعيل التوعية الداخلية والتركيز على الثقافة المهنية وتطوير المهارات المعرفية لمنتسبيها وبناء قدراتهم العملية، تم التعاون مع معهد الدارسات المصرفية في إطار مذكرة التفاهم المشتركة الموقعة بين نزاهة والمعهد في مجال التدريب، تم إقامة الدورة في الوقت الذي تتعاظم فيه تحديات مخاطر الفساد مما يستلزم تسليح منتسبي الهيئة بآخر المستجدات القانونية والمعرفية ذات الصلة بجرائم غسل الأموال والجرائم المالية المرتبطة بها والتي تعد احد الجرائم الواردة في قانون إنشاء الهيئة رقم 2 لسنة 2016. وأكدت الحماد سعي (نزاهة) بشكل مستمر من خلال برامج التدريب المتخصصة إلى بناء قدرات العاملين في حقل مكافحة الفساد، وفق ما أشارت إليه استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019–2024) وتطوير أداء العاملين في المؤسسات الرقابية وفقا لأفضل الممارسات المهنية.